Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org

العدد 266- مارس 2005 محرم— صفر 1425 - 1426

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

الإعتقالات التعسفية تؤكد فشل المشروع التخريبي

كشرت العائلة الخليفية عن وجهها الكالح باعتقال المشرف العام على موقع ملتقى البحرين المعروف ب "بحرين اونلاين" بحجج واهية لا تستقيم مع دعاوى الانفتاح والاصلاح. وقبل اعتقاله، لجأ جهاز التعذيب الخليفي لاعتقال اخت الاستاذ عبد الامام، وهي امرأة فاضلة متزوجة تبلغ من العمر 32 عاما، كرهينة حتى يسلم اخوها نفسه. وهذا الاسلوب منهج معروف لدى جهاز الامن الذي يديره المعذب المعروف عبد العزيز عطية الله آل خليفة، وقد تكرر استعماله في السنوات الماضية خصوصا خلال الانتفاضة الشعبية المباركة. ويتوقع ان توجه للمشرف العام على موقع البحرين تهم عديدة من بينها التحريض على كراهية نظام الحكم، وهي تهمة توجهها العائلة الخليفية لكل من يعارضها اذا ارادت الفتك به، وهو امر ناتج عن شعورها الدائم بالغربة عن الوطن وأهله كونها قد احتلت البلد بالقوة قبل ما يزيد على القرنين. هذه التهمة ألصقت بالآلاف من ابناء البحرين طوال الحقب الماضية وسجنوا بسببها، خصوصا في فترة محكمة أمن الدولة التي كان يرأسها السيء الصيت، عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، رئيس النيابة العامة حاليا، التي وجهت التهم للاستاذ عبد الامام. وكان ملتقى البحرين قد تعرض للاغلاق مرارا، واتخذ وزير الاعلام السابق، قرارا رسميا باغلاقه مع عدد آخر من المواقع من بينها موقع حركة احرار البحرين. وما يزال بعض هذه المواقع مغلقا، ولا يمكن دخولها الا من خلال ما يسمى "بروكسي".

جاء اعتقال الاستاذ علي عبد الامام ليؤكد ما كررته المعارضة من ان نظام الحكم الخليفي لم يؤمن يوما بالحرية، ولن يسمح بها يوما، لانه نظام جائر يعاني من عقدة تاريخية بالغربة عن الوطن واهله، ويخشى ان تؤدي اجواء الحرية الى كشف عوراته وفضحه امام العالم. قد تعمقت هذه الخشية في الاعوام الاخيرة بعد ان سعت هذه العائلة الجائرة الى تضليل العالم بمقولاتها بالاصلاح والانفتاح مع الابقاء على مكونات الاوضاع السابقة واركان الحقبة السوداء. كما ان انكشاف حقيقة مشروع الشيخ حمد على ارض الواقع زاد من خشية العائلة الخليفية الجائرة من وصول تلك الحقيقة الى العالم الخارجي في الوقت الذي اصبحت تراهن فيه على الدعم الخارجي، خصوصا الامريكي. وقد انفقت مبالغ هائلة من اموال الشعب على آلتها الاعلامية في الخارج للتضليل. وهناك الآن شركات عديدة تعمل في مجالات الاعلام والدعاية المضادة والعلاقات العامة في واشنطن ولندن وغيرهما لتسويق المشروع الخليفي وايهام المسؤولين الغربيين بانه النموذج الذي يحتذى للاصلاح السياسي في الشرق الاوسط. ولا شك ان وجود منابر اعلامية حرة مثل ملتقى البحرين يؤثر سلبا على تلك الجهود.

جاءت الحملة الشرسة على الموقع والمشرف عليه بعد مرور ثلاث سنوات على فرض الوثيقة الخليفية الغادرة التي فرضت على شعب البحرين بديلا عن الدستور التعاقدي الذي كان وما يزال المصدر الوحيد لشرعية الحكم. ويتوقع ان يلعب الموقع وبقية المواقع الحرة ادوارا مهمة في الفترة الحالية والمقبلة في الكشف عن الجرائم التي تمارسها العائلة الخليفية وفي مقدمتها جريمة الابادة الثقافية والتغيير السكاني، وجريمة التمييز السياسي والمذهبي، وجريمة تكريس الاستبداد باساليب تضليلية كثيرة، من بينها شراء الاقلام والضمائر والمواقف والاشخاص. وقد انطلت هذه الاساليب الماكرة على البعض وصدقها وانخرط فيها، فلم يستطع الخروج منها الا القليل ممن كان صادقا مع نفسه ومع ضميره وشعبه.

التتمة صفحة (8)

* **3 فبراير** : نظمت اللجنة الوطنية إعتصاما أمام مبنى المخابرات للمطالبة بمحاكمة الجلاد الشيخ عبدالعزيز عطية الله آل خليفة وزير الأمن الوطني ، وهي سلسلة إعتصامات أمام أماكن وسكن الجلادين .

10 فبراير : عقدت الجمعيات السياسية الأربع مؤتمرها الدستوري الثاني ، وقد منع الحكومة الجمعيات من أن يشارك بعض الوفود الاجنبية في المؤتمر ،قد خلص المؤتمر إلى قرارات جاء من ضمنها التاكيد على قرارات المؤتمر الدستوري الاول ، والتفكير الجدي والتحرك نحو التحرك الخارجي ، وتشكيل هيئة مركزية للمؤتمر تكون معنية بتنفيذ قرارات المؤتمر .

وقد جاءت تصريحات الوزيرة الجديدة المعنية بالجمعيات ، رفضها لتشكيل المؤتمر للهيئة وإعتبارها غير قانونية ، ورفض التحرك الخارجي وتحذير الجمعيات من مغبة قل الملف للخارج .

- **15 فبراير :** اعتقل المواطن البحريني غازي محمد علي العريبي , إلى مركز الخميس وسيتم توقيفه اليوم بالمركز , وعرضه على النيابة العامة في اليوم التالي , وذلك بسبب تعليق وضعه على سيارته (لا لدستور 2002 , نعم لدستور 1973) , وتذكر المصادر بأنه سبق توقيفه من قبل في مدينة حمد وطلبت منه السلطات المحلية بإزالة الملصق من على سيارته وقد فعل , وذلك قبل شهر من الان الا انه تفاجئ بإعادة إعتقاله ظهر اليوم ,وهو من سكان مدينة حمد دوار 17 , الا ان اصله من السنابس .

28 فبراير : داهمت قوات الأمن منزل على عبد الامام المشرف العام على موقع "بحرين أون لاين "في الساعة 12 ظهرا ولم يكون متواجدا في المنزل ، فتم أخذ أخته إلى موقع عمله لكي يسلم نفسه ، وقد تم التحقيق في مبنى النيابة العامة التي يرئسها الشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة رئيس محكمة أمن الدولة السبق لمدة 20 سنة ، حققت النيابة مع على عبدالامام بسبب إدارته لموقع " بحرين أون لاين " المنتدى الوطني الحر الذي يعتبر المتنفس الوحيد للصوت الحر .

بطاقة شخصية

الشهيد محمد رضا منصور

المنطقة : بني جمرة
العمر : 24 سنة
تاريخ الاستشهاد : 25 يناير 1995
طريقة الاستشهاد : رميا بالرصاص الحي

مثل سقوط الشهيد محمد رضا ، وقودا آخر لزيادة وتيره الانتفاضة بعد أن توالى سقوط الشهداء في أكثر من منطقة في بداية 1995 ، وقد كانت بداية إنطلاق الانتفاضة التي كانت الوقود والقلب النابض بالحياة لها وإستمرارها .

المقاطعة مفردة لمشروع المعارضة الفاعلة

يتصور البعض ويتوهم الآخر أن برنامج المعارضة الذي ينبغي لنا أن نصفه ببرنامج وعمل إستراتيجي لمعارضة فاعلة هو فقط " جدلية المشاركة والمقاطعة للبرلمان " ، ولكن في تصوري لابد أن نقرأ خطاب المشروع الاصلاحي بكاملة في العمق وندرسه ونحلله بكل اجزاءه الذي جاء به الملك حمد حين تسلم منصبه بعد وفاة والده ، لنرى أنه إرتكز على امور استراتيجية منها :-

1. إعطاء مفهوم الديمقراطية وديكورها (1) من حريات عامة وغيرها في شكلها الظاهري والصوتي فقط .
2. الامساك بمفاصل خروج القوانين وصياغتها ، وترأس جميع المراكز التنفيذية (2) ، حيث يبقى القرار رهين إرادتهم .
3. تركيز سلطة العائلة الحاكمة ، وزيادة المناصب لها في الاجهزة التنفيذية (3)، وفي المناصب الإدارية في الدولة .
4. جريمة التجنيس السياسي (4) ، وهو من أعمدة المشروع الذي قام على أساس التغيير الديمغرافي لخلخلة النسبة الطائفية في سبيل موازنه القوة ، ومعادلتها .
5. القمع بأسم القانون ودولة المؤسسات والمجتمع المدني ، من خلال تطبيق قوانين أشد من قوانين أمن الدولة (5)، صيغت خارج الإرادة الشعبية ، ويراد منها أن تكون سيفا مسلطا على الناس ، تستخدم وقت الحاجة لها .

من هذة المنطلقات ، والمفاهيم إنطلق المشروع الاصلاحي في مفاصلة العملية ، فجاء لنا بشكل الديمقراطية من خلال تشكيل مجلس برلماني نصف منتخب ونصف معين ، ولم يقتصر لهذا الحد بل تم صياغة دستور 2002 بطريقة تغلق كل الثغرات والصلاحيات التي يمكن من خلال النفاذ إلى محاسبة وملاحقة المسؤولين والوزراء أو حتى رئيس الوزراء التي كان يتمتع بها دستور 73 نسبيا ، فخرج دستور 2002 من خلال اللجنة الوزارية التي شكلتها الحكومة بعد الاستفتاء على الميثاق ، لتصيغ لها هذا الدستور وفق ما تريد ومن طرف واحد .

ولم تتوقف الحكومة في التقيد لهذا الشكل من الديمقراطية من خلال المجلس المعين وصياغة وكتابة دستور 2002 ، بل تم على عجل إصدار حزمة من القوانين التي سبقت إنعقاد البرلمان والانتخابات البرلماني ، حيث خول الدستور الجديد 2002 بحسب ما جاء فيه أن المراسيم التي تصدر من الملك في ظل غياب المجلس تصل إلى درجة القانون .(6)

ولعل وجود قانون الصحافة الذي تم إصداره من خلال حزمة القوانين قبل إنعقاد البرلمان ، عزز أن المشروع لا يحمل الجدية في إرساء الديمقراطية على نمط الديمقراطيات العريقة بعد أن صدق عليه ملك البلاد وبه كل الالغام والقيود ضد حرية التعبير الحسنة الوحيد التي تم تلمسها من هذا المشروع الاصلاحي ، ليبقى هذا الحق في التعبير يعيش في قفص الاتهام و حوله القانون سيفا مسلط عليه ، وقد كشفت حادثة إعتقال عبدالهادي الخواجة الذي طالب بإستقالة رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة كيف أن قانون العقوبات الذي تم إصداره في ظل ايام قانون أمن الدولة قد إستخدم ونفذ ضد من يحاول أن يتكلم بحرية في ما يعتقده وما يرى .

وجاء مرسوم 56 الذي أغلق كل الآمال والطموح في الوصول إلى المصالحة الوطنية العادلة ، حيث اعطى حصانة إلى كل من ساهم في تعذيب السجناء والمعتقلين في الفترة السابقة ، وبإضافة المادة 45 (7) ، من قانون مجلس الشورى والبرلمان ، يتكشف لنا حقيقة اخرى أن المشروع جاء متكاملة في صياغة وحماية المفسدين والجلادين ومن خلال القانون وحمايته ،.

ومن هنا تأتي المقاطعة كمفردة من وسائل الرفض الشعبي للمشروع الاصلاحي ، لتتكامل مع سلسلة من الخطوات التي سبقت المقاطعة وتتبع مسيرة المقاطعة والتى تشكل برنامج المعارضة الفاعلة ، و حتى لا تكون المشاركة مساندة للمزيد من التراجعات وذوبانا في المشروع الذي ينتقص من الحقوق والسايدة (8) ، حيث يفقد البرلمان قيمته الحقيقة ، لانه لايعبر عن مشاركة سياسية في إدارة شئون البلد ومطلب شعبي عارم ، بقدر ما هو إضفاء الشرعية على ما يتم تفصيله وتخطيطة وفق الإرادة الحكومية ، فمن يقرأ دستور 2002 ، ومن يقرأ الواقع من حوله يرى أن هدف الكثيرين من الدخول مع علمهم بالجوانب القانونية العائقة في أن ترفع الصوت من الداخل وهذه الحسنة أيضا مكبلة من خلال عدم إمكانية وصول الممثلين الحقيقين للشعب بسبب التوزيع الطائفي للدوائر الانتخابية ، وإمساك الحكومة بزمام الاعلام ، فلا يستطيع النائب أن يصرح إلا ما ترتضيه الحكومة ، ووزارة الاعلام تعمل على منتاج جلسات ومحاضر جلسات البرلمان. فلا يمكن أن يشارك المواطن في برلمان لا يستطيع أن يراقب ويحاسب ويصرح إلا ما تريده الحكومة ، لان بذلك ينتفي موقعه كنائب عن المواطنين يطالب بحقوقهم ومصالحهم .

علي موسى

تتمة الافتتاحية صفحة (1)

وجاءت استقالة الشيخ عبد الحسين العريبي من موقعه كرئيس محكمة الاستئناف الشرعية لتؤكد استحالة التغيير من داخل النظام. فقد دخل هذا العالم جهاز القضاء قبل اكثر من ثلاثة اعوام بهدف اصلاحه من الداخل، وتمت ترقيته الى رئاسة محكمة الاستئناف الشرعية، فيما كان يطرح الورقة بعد الاخرى لاصلاح ذلك الجهاز الفاسد. ولما وجد نفسه في طريق مغلق، اتخذ قراره التاريخي بالفرار بنفسه من ذلك النظام وصرح علنا بان محاولاته للاصلاح من الداخل باءت بالفشل. وصرح الشهر الماضي بذلك في احدى الصحف المحلية، مؤكدا استحالة تغيير هذا النظام من الداخل لانه قائم على الفساد من اساسه، ولا يمكن اصلاحه. فثارت ثائرة العائلة الخليفية واصدرت في اليوم التالي ردا على تصريحات الشيخ العريبي، تستبطن التهديد بالمقاضاة (امام الجهاز الفاسد الذي انتقده فضيلة الشيخ) الامر الذي يعني سجنه والتنكيل به.

ان من الخطأ الكبير الاعتقاد باصلاح العقلية الخليفية التي ترتكز على عقلية "الفتح" وتعتقد بان ذلك "الفتح" يمنحها حق التصرف في ارض البحرين واهلها كما تشاء. هذه العقلية معوق كبير امام اقامة حكم القانون وفقا لدستور متفق عليه مع شعب البحرين، ولذلك فهي تصر على نظام المكرمات كأساس للحكم، فتقيم اجهزة شكلية توهم الآخرين بالتحضر، ولكن هذه الاجهزة جميعا تخضع للشيخ حمد شخصيا، وبامكانه تجاوز قراراتها. ويتم التدخل بشكل سافر، بحيث توجه تلك الاجهزة لاتخاذ قرار ما ثم يتدخل الشيخ حمد لنقضه، كما حدث مع الشيخ الجمري والاستاذ عبد الهادي الخواجة. ولا يستبعد ان تتكرر المسألة نفسها هذه المرة، فيصدر القضاء الخليفي قرارا بسجن الاستاذ علي عبد الامام، ثم يصدر الشيخ حمد قرارا باطلاق سراحه. انه نظام حكم يمتهن الانسان ويستعبده، ويجعل اهل البحرين أدوات بأيدي العائلة الخليفية الجائرة، تتصرف فيهم كما تشاء، فتحكمهم بدستورها الذي كتبته ليكرس حكمها المطلق واستبدادها، وتجرى الانتخابات وفق دوائر ترسمها لتأتي بالنتيجة التي تريدها، وتستورد الاجانب لاعادة صياغة التركيبة السكانية بالشكل الذي يحميها ويوفر لها قدرا من شرعية التمثيل على اساس النسب السكانية المرتبطة بالانتماء المذهبي او العرقي. وتمسك هذه العائلة الجائرة باجهزة الحكم السيادية ولا تسمح لاحد بمشاركتها فيها، ومن ذلك وزارات السيادة وسياسات الانتاج النفطي حيث تستلم عائداته وتقرر، كما يحلو لها، ما يدخل من تلك العائدات في ميزانية الدولة، وتصعد من تشاء الى مجلس الشورى، وتعمل ليلا ونهارا للتصرف وفق عقلية قبلية مذهبية مقيتة. ولتمرير كل ذلك، فهي تسمح احيانا ببعض الممارسات الدينية لامتصاص النقمة والاحتقان السياسي، ولكنها لا تتساهل مع وسائل التعبير التي لا تستطيع التحكم بها بشكل كامل. والمواقع الالكترونية واحد من هذه الوسائل الخارجع عن الارادة الخليفية، وقد بقيت مصدر ازعاج وقلق لهذه العائلة الجائرة، وقررت الآن مواجهتها بقبضة حديدية لجعل موقع البحرين عبرة للآخرين.

من هنا فاننا نهيب بأحرار العالم وعشاق الحرية والمؤمنين بحق الانسان في التعبير الحر عن رأيه بأساليب سلمية، التدخل العاجل لارغام العائلة الخليفية على اطلاق سراح الاستاذ علي عبد الامام، وشجب سياسة أخذ الرهائن كوسيلة لاجبار الشخص المطلوب على تسليم نفسه. كما نهيب باهلنا في البحرين الصمود والصبر على هذه المحنة والابتلاء بهذه العائلة الجائرة التي قررت الاستمرار في جريمة الابادة الثقافية وتكميم الافواه ومصادرة الحريات، ونهيب بهم بان يكونوا بمستوى وعي الشباب القائم على موقع ملتقى البحرين، الذين صمدوا طوال السنوات الماضية برغم الضغوط والتهديدات المتواصلة والحملات الاعلامية من اجهزة القمع الخليفية. فلا مجال للتنازل امام هذا الظلم الخليفي الفاقع، فليتواصل النضال السلمي بمقاطعة هذه العائلة والعمل الاعلامي المتواصل لكشف سياساتها امام العالم، والله وحده الكفيل بنصر المظلومين والمستضعفين ودحر الجائرين والمستبدين.

في ذكرى الانقلاب على الدستور العقدي والنكث بالعهود..
الحكم الخليفي يزوّر التاريخ ويخدع الناس لاستعادة شرعيته المفقودة

تعود ذكرى الانقلاب على الدستور العقدي هذا العام، وثمة ظروف كثيرة محيطة بالواقع السياسي في البحرين، كما أن تزامن الذكرى مع موسم عاشوراء الحسين عليه السلام سوف يمنحها صورة أخرى في وجدان المواطنين الذي يحيون موسم انتصار الدم على السيف بوسائل مختلفة تُجدّد العهد من الوفاء والصمود والشهادة. فالحاكم فتح شكلاً آخر من العبث السياسي من خلال الكتابات التي بدأت صحافة النظام بنشرها في الايام الاخيرة. يحاول الشيخ حمد أن يفرض هذا المنطق وكأنه المنطق الطبيعي في البلاد، متجاهلاً الموقف الشعبي الذي يقف في مواجهة أساليب التخريب الذي يريد له الشيخ حمد أن يستمر ويأخذ شكلاً "إصلاحيا" على غير حقيقته، ولو صرف من أجل ذلك الملايين وأبقى شعبه محروماً يتكرّم عليه بين فترة وأخرى بالفتات وتحت عنوان المكرمات أيضا.

إنّ الكتابات التي تنشر في صحافة النظام لابد أن تعطي درساً آخر حول طبيعة النظام الخليفي. فقبل أسبوع رفض الشيخ حمد استقبال وفد الجمعيات المعارضة التي كانت ترغب في لقائه لتسليم عريضة وقّع عليها أكثر من 75 ألفا من المواطنين رفضوا دستوره المزيّف وطالبوا بدستور عقدي صحيح، كما تجرّأ النظام وارتكب حماقة غير مسبوقة عندما رفض استلام البريد المسجّل الذي حمل العريضة، وهو تصرّف ينمّ عن عنجهية طاغية وعدم الرغبة في توفير ضمانات المشاركة الشعبية الحقيقية. سياسة التجبّر هذه ليست غريبة العهد على العائلة الخليفية، فتاريخها حافل باضطهاد المواطنين وهتك الأعراض وامتصاص دمائهم، وهو تاريخ محفور في ذاكرة الآباء والأجداد ولا تستطيع الكتابات التاريخية المزيّفة أن تعتّم عليه مهما بلغت وسائل الخداع والتضليل. وسياسات الحاكم الجديد تؤكد هذه الحقيقة خصوصا انه كان احد طاقم الحكم الذي مارس القمع الشامل الذي تعرّض له المواطنون في السنوات الماضية، وكان مسئولاً عن مرتزقة الجيش الذين اقتحموا مناطق الأهالي ونشروا فيها الرّعب وأمطروها بالرصاص الحي وأسقطوا عدداً من الشهداء. والشيخ حمد - كما يقول في كتاباته الصحافية- هو المسئول الأول عن الانقلاب على دستور البلاد العقدي والتخطيط لفرض دستور جديد يقنّن الاستبداد ويوفّر البيئة المناسبة للحكم المطلق. هذا الدستور الذي رفضته المعارضة واعتبره كبار المحامين في البحرين وخارجها دستوراً مزوّراً ويفقد سمة الشرعية.

إنّ الظروف المتلاحقة التي تعيشها البلاد تتطلب التذكير بالأمور التالية:

- الشيخ حمد هو المسئول الأول عن الانحرافات الكبرى التي تعانيها بلادنا، واستطاع من خلال مشروعه التخريبي أن يفتح ثغوراً عديدة لتوسيع مدى هذه الانحرافات بما يستعصي معالجتها بشكل جزئي وبأساليب الترجّي والتذلّل التي يريد البعض التبشير بها من خلال المشاركة في مجالس العائلة الخليفية. فالحاكم هو الذي بدأ جريمة التجنيس السياسي وجدّر الامتياز الخليفي في السيطرة على البلاد، وكان فرْضه لدستوره غير الشرعي تتويجاً لإرادة الهيمنة المطلقة وتأمين مسالك الاستبداد المقنن. والكتابات الأخيرة هي إفصاح عن هذه الحقيقة التي لا يريد البعض تصديقها. ولا شك أن نشر هذه الكتابات في ذكرى النكث بالعهود، وبعد فضيحة رفض استلام العريضة شخصيا أو بريديا، وفي فترة انعقاد المؤتمر الدستوري الثاني؛ يعني أن رأس الحكم ليس مستعداً للتنازل عن مشروعه التخريبي، ولا يُبدي أية رغبة في التراجع عن ثقافته في مخالفة الاتفاقات والتعهدات.

هذا الموقف المتجبّر لا يصح مقابلته بمزيد من الليونة والتنازلات. فقضية المعارضة تحمل مصداقية أكبر، ولديها خياراتها العديدة للتعاطي مع هذا الجبروت، وهي تحظى بشعب صبور مجاهد، قدّم الكثير من التضحيات من أجل الحفاظ على كرامته وعزته ودينه. والمطلوب من المعارضة أن تُدير صراعها مع الاستبداد الخليفي من موقع قوة الموقف وصدق القضية، وهو ما يُملي عليها مزيداً من التماسك الداخلي والثبات على الموقف والاشتغال على رؤية واضحة وبرنامج عمل لا تهزّه الأراجيف والتخويفات والإغراءات. ومن المهم أن تتذكر جبهات المعارضة المختلفة؛ أنّ تاريخ السلطة الخليفية لم يكن تاريخاً أبيض في علاقتها مع الحركات الشعبية، وكانت تنهج طريق القمع والإرهاب معها، وحينما لا تجد فيه نفعا تلجأ إلى خطط التدوير والتشطير وتقسيم المجتمع إلى مجموعات متحاربة وإثارة الخلافات المصطنعة. والمشروع التخريبي استطاع أن يطوِّر هذا التاريخ الخليفي بشكل ملحوظ، حيث اختطف مشاريع الإصلاح والتصحيح التي كانت تنادي بها المعارضة طوال العقود الماضية، وأعاد نشرها وتوزيعها بعد أن ضمّنها ما يتناسب مع رغبته في الحفاظ على مفاتيح الاستبداد والاستعباد المطلق. هذا الأمر يعني أن المعارضة مطالبة بجهود مضاعفة لحماية ذاتها من الذوبان، ولمواجهة مشاريع التفريغ والتخريب التي تتكالب عليها. وفي هذه اللحظات الخطيرة من الصراع السياسي، لابد من اللجوء إلى الناس وتوثيق التواصل معهم ومنحهم المزيد من الثقة والقدرة على الإنجاز والمبادرة والتعاون مع الحراكات الأهلية الحرة التي تستهدف انتزاع الحقوق والمطالبة بها بعيدا عن دوائر التفريغ المشار إليها ووسائل الاستجداء والمكرمات.

- بعد مسلسل التراجعات الذي تقاطع مع جريمة النكث بالعهود والمواثيق، بات من غير المقبول تكرار الأخطاء والعودة إلى الوراء. وإذا كانت الواقعية السياسية تفرض ألواناً لا حصر لها من الأساليب والخطابات، فإنّ الرشد السياسي والقيم الدينية والأخلاقية التي يقوم عليها العمل السياسي؛ لا تسمح بمزيد من إهدار الكرامة والرضوخ للإملاءات والألاعيب السافرة. كذلك، فإن الأداءات السياسية ينبغي أن تكون بمستوى الانحرافات والتراجعات القائمة على الأرض. وعلى الجميع أن يسأل نفسه هذا السؤال الكبير: كيف هو الرد المتناسب مع جرائم التجنيس السياسي وسياسات التمييز والامتيازات؟ ما هو الموقف الذي يتطابق مع السياسة القائمة على حماية الجلادين والقتلة وإصدار القوانين التي تمنحهم الأمان وإغراقهم بالترقيات والأوسمة؟ كيف هو النهج الصحيح المطلوب تبنيه حيال زعيم الحقبة السوداء والدكتاتور العجوز الذي لازال يعقد صفقات المساومة لحماية السرقات والسارقين؟ ماذا ينتظر الناس من الذي يقول علنا بأنه وراء الانقلاب على دستور العقدي، ويقول بوضوح لا لبس فيه في صحافته بأنه يملك تفويضا مطلقا لفعل ما يريد وكأنه تفويض إلهي يُكرّر مهزلة القرون الوسطى، ويرفض مقابلة رموز المعارضة وتوقيعات المواطنين؟!

لقد أسقط الحكم الخليفي الميثاق والتعهدات المرتبطة به، وارتضى لنفسه دستوراً مزوّراً وفاقد الشرعية. والمعارضة في مؤتمرها الدستوري وفي عريضتها الدستورية تعلن موقفها الصريح في رفض هذا الانقلاب وعدم الاعتراف بدستور الشيخ حمد ومؤسساته المزوّرة. وعند هذا المفصل، تكون معادلة الصراع السياسي في البحرين واضحة للعيان، وليس مطلوباً من أطياف المعارضة وقوى المجتمع إلا إكمال هذا الموقف، والتصريح بأن النظام يفقد الشرعية حاليا، وهو ملزم لكي يستعيدها أنْ يعود إلى شعبه والرابط العقدي الذي ينظّم الحكم ولا حيلة له غير ذلك، وإلا فإنه سيكون أبداً نظاماً محاطا بدستور مزوّر، وبانتخابات مطعونة، وبتاريخ أسود من النكث بالعهود واللا شرعية.

من هنا وهناك

1- يرى سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله (حفظه الله) أن الديمقراطية في البحرين هي ديكور وليست مثل الديمقراطية الغربية ، وأن الادارة الامريكية ترى مصالحها في أن يكون الإستقرار بالديمقراطية الصوتية .

2 - راجع الدستور الجديد 2002 الملك في صلاحيات الملك ، وحقه في إصدار القوانين ، والمراسيم ، وحل البرلمان للأجل غير مسمى ، وتعين القضاءه وغيرها .http://www.nuwab.gov.bh/default.asp?action=article&ID=399#2

3 - التعينات الوزارية الاخيرة زيادة من نسبة الوزراء من العائلة المالكة ، وفي تقرير التمييز الذي أصدرة مركز البحرين لحقوق الإنسان خلص إلى وجود تمييز فاضح بين المواطنين والعائلة المالكة ، راجع تقرير مركز البحرين لحقوق الانسان عن التمييز.

4 - جريمة التجنيس : هي جريمة إبادة ثقافية حيث تم تجنيس الآلاف من الباكستانين ، والبلوش ، واليمنيين ، والاردنين ، والسورين ليتم تغيير القوة إلى جانب العادات والتقاليد ، حيث أنتشرت جريمة الاعتداء بالسلاح على البنوك ، ويخاف أن يخرج منها خلايا الارهاب لان معظمها جاءت من مواقع خرجت رموز الارهاب التكفيري

5 - مثل قانون الصحافة حين إستخدم ضد جريدة الوسط ، قانون العقوبات حين إستخدم في قضية عبد الهادي الخواجة ، قانون التجمعات حين إستخدم لمعتقلي العريضة وغيرها .

6 - دستور 2002 المادة (35) ، والمادة (38) .http://www.nuwab.gov.bh/default.asp?ction=article&ID=399#2

7 - المادة (45) من اللائحة الداخلية " تقتصر رقابة كل من مجلسي الشورى والنواب ، فيما يتعلق بأعمال السلطة التنفيذية وتصرفاتهم ، على ما تم منها بعد تاريخ انعقاد المجلسين في أول فصل تشريعي ، ولا يجوز لهما التعرض لما تم من أفعال أو تصرفات سابقة على هذا التاريخ " http://www.nuwab.gov.bh/default.asp?action=article&ID=272

8 - عرف القانوني د. محمد الفيلي – الكويت – السايدة : تعني في الأطار الذي تناقش وضع القواعد العامة " التشريع " والرقابة على تنفيذ هذه القواعد ، فقط تكون للفرد كما كانت في العراق وكثير من الدول العربية وقد تكون لحكم الاقليمة التي تتحكم في الاغلبية كما في البحرين ، أو حكم المجموع وهي الديمقراطية الحقيقة كما في الغرب .

تحليل الحلقة الأولى من خطاب الملك.. أحاديث في الوعي الوطني

كيف يُخفي الحُلْمُ الوجودَ؟!!

بقلم : محمد حسين

في كل مرة تختفي قضايا وجودية خلف عبارات حَمْلية..

- قوة التسمية التأسيسية تجلب الأشياء إلى الوجود عن طريق تسميتها...
- مهمة السوسيولوجي الحقيقية، كما أعتقد، تكمن في وصف منطق الصراع حول الكلمات..

عالم الاجتماع الفرنسي، بروديو.

1. أسئلة الوجود المجلوب:

ما القضايا الوجودية التي أخفتها عبارات خطاب الملك؟ ما الذي جلبته إلى الوجود قوةُ تسمية خطابه إلى الأشياء؟ وما الوجود الذي أخفاه هذا الوجود المجلوب؟ ما منطق الصراع حول الكلمات الذي يراهن عليه خطاب الملك؟ ما هي حمولات عبارات خطاب الملك؟ ما التسميات التي استند إليها خطابه في جلب وجود خطابي مختلق؟ ما الذي يخفيه حلم الملك؟

2. القضايا الوجودية والعبارات الحَمْلية:

قبل كل ذلك دعونا نوضح الفرق بين القضايا الوجودية والعبارات الحَمْلية، فهذه المقالة تستند إلى هذه التفرقة في تحليلها للحلقة الأولى من خطاب الملك أحاديث في الوعي الوطني.

إن ما نعيشه في الواقع يمثل نمط وجود خاص، وهذا النمط الوجودي الخاص هو الذي يجعل البشر والمجتمعات مختلفة، فعلى سبيل المثال، في القرن التاسع عشر كان للمجتمع في البحرين وجود، وشكل هذا الوجود مختلف عن شكل وجوده الحالي، من حيث القوى المؤثرة فيه والمتحكمة به، ومن حيث شكل توزيع الثروة فيه، ونمط الإنتاج ومصادر الدخل وأشكال الظلم والاستغلال، ومستوى الوعي، والمفاهيم التي يرى من خلالها الحياة وذاته ودينه وعالمه وأرضه وحاكمه وحقه، كل هذا يشكل وجوداً له قضاياه. ولكي نتحدث عن هذا الوجود ونكتب عنه ونحلله ونؤلف حوله كتباً تاريخية، فإننا لا بد أن نستخدم عبارات تصفه أو تحكم عليه، هذه العبارات نسميها عبارات حَمْلية، والتسمية مأخوذة من مصطلحات علم المنطق، ففي هذا العلم العبارة مكونة من موضوع ومحمول، الموضوع هو الشيء الذي نتحدث عنه أو نصفه أو نكتب حوله، وهو هنا مثلاً المجتمع في البحرين في القرن التاسع عشر، والمحمول هو ما نقوله عن هذا الموضوع، فمثلاً حين نقول: المجتمع في البحرين في القرن التاسع عشر محكوم بنظام إقطاعي قَبَلي، فإن عبارة (محكوم بنظام إقطاعي قبلي) تسمّى محمولاً، وهذا المحمل يخبرنا عن الموضوع، فإذا كان هذا المحمول كاذباً أو مُهوَّلاً أو مبالغاً فيه أو مُخْتَلقاً، فإن وجود الموضوع الحقيقي أو القريب من الحقيقة يختفي، وبهذا الاختفاء تمارس العبارة الحملية وجوداً يزيح الوجود الحقيقي أو القريب من الحقيقي، وهذا ما يعنيه بروديو بعبارته "في كل مرة تختفي قضايا وجودية (مثلاً المجتمع في البحرين في القرن التاسع عشر (محكوم بنظام إقطاعي قَبَلي)خلف عبارات حَمْلية (مثلاً عيسى بن علي آل خليفة مؤسس البحرين الحديثة في القرن التاسع عشر)".

إن القوى المختلفة في المجتمع، تدخل في صراعات حول الكلمات، لأن كل منها تريد أن تستخدم محمولاً يقدم موضوعات المجتمع (تاريخه، أصله، مشكلاته، أناسه، ثرواته) وفق ما يخدم مصلحتها المادية والرمزية. أي كل منها تريد أن تخفي الوجود بعباراتها الحملية، ويعمل كل خطاب في المجتمع وفق استراتيجية حَمْلية مختلفة.

هكذا يمكننا أن نحلل خطاب الملك، بوصفه خطاباً من خطابات المجتمع المتصارعة حول الكلمات، تصارعاً يريد أن يخفي قضايا الوجود بعبارات حَمْلية، تنتج (أو تلد، فلكل حمل ولادة تمثل وجوداً آخر) وجوداً آخر ومجتمعاً آخر، وتاريخاً آخر، ورواية أخرى.

ستكون إذن هذه التفرقة بين القضايا الوجودية، والعبارات الحَمْلية أداة تحليلي لخطاب الملك.

3. حلمت بوطن يحتضن كل أبنائه.

هكذا يبدأ خطاب الملك تدشين وجوده المحمول في خطابه، يبدأ حلماً يفسر حقيقة مشروعه الذي تمخض عن ولادة جديدة، أو وجود جديد.

الحلم أداة فعَّالة للحمل، وكل وجود يبدأ حلماً، وحين نحلم يمكننا أن نقول أي شيء عن أي شيء، ولكي يكون حلم الملك أقرب إلى الواقع، وحقيقة الوجود الذي يتحدث عنه، ويعمل على بنائه، فإنه لا بدَّ أن توضع له حكاية متماسكة، ليبدو الوجود الذي تحمله عبارات الحلم حقيقة. والحكاية التي يتطلبها الحلم تتطلب سرداً يعيد تركيب التاريخ وفق مقتضيات حمل الحلم. سيتخذ هذا التركيب السردي من ولادة الملك نواة سردية وتفسيرية.

4. طفولة 1950.

كأي بطل تاريخي، تمثل سنة ولادة البطل علامة فارقة في التاريخ، يعاد لهذه العلامة لقراءة ما يحدث من تحولات تالية، ولتفسير ما وقع من أحداث ماضية. يمثل (1950) نواة السيرة غير العادية، وما يحيط بها تربة نمو وعيها، أي وعي السيرة، وهي سيرة الملك وعائلته، التي تندغم فيها سيرة تاريخ البحرين الحديث، أليس التاريخ كله مكتوباً وفق سير الملوك والخلفاء والأمراء وعوائلهم؟

لذلك لا عجب أن يكون ميلاد الملك أول علامة فارقة "وأول علامة فارقة، بطبيعة الحال، هي الميلاد والنشأة الأولى. كان ذلك في منتصف القرن العشرين. وتاريخ الميلاد تحديدا هو 28 يناير 1950"

وأن يكون هذا التاريخ دقيقاً وحساساً وجامعاً أروع الأوقات وأصعبها "وكان منتصف القرن العشرين (1950) لدقته وحساسيته قد جمع للمفارقة، في الداخل والخارج، بين أروع الأوقات وأصعبها".

وأن تتضاعف أهميته بما يكون قد وقع قبله "عندما كنت أعود الى عام الميلاد (1950) بعد تنامي الوعي المبكر بالأحداث، كنت أجد العالم قد شهد أول ضربة نووية في اليابان قبل خمس سنوات من تاريخه (1945).."

وأن يكون هذا التاريخ زمن شهادة تكوين القيادات الشابة التي ستقود البلاد وتاريخها "هذا ومنذ الخمسينيات، التي تعيها ذاكرة الصبا ووعيه المبكر، والبلاد تشهد إعدادا متزايدة من المتعلمين والمهنيين والكوادر القيادية الشابة من أبناء البحرين وبناتها".

هكذا يُثبِّت خطاب الملك تاريخ ولادته، لا ليكون سيرة ذاتية شخصية "وليست هذه السلسلة من الأحاديث سيرة ذاتية أو مذكرات شخصية"، بل ليكون سيرة وطن، سيرة وعيه التاريخي "بقدر ما هي علامات ووقفات على طريق تكوين وعينا الوطني". إلا أنه وعي وطني ممثلاً في شخص، هو شخص الملك، هكذا يكون الملك قد ماهى بين سيرة الوطن وسيرته، على الرغم من أن سيرة الأوطان أطول من سيرة حكَّامها. أي أن خطاب الملك لم ينفي عن أحاديثه أن تكون سيرة ذاتية أو مذكرات شخصية، تنازلاً لسيرة الوطن ووعيه، وإنما لتكون سيرة الوطن سيرته، ووعي الوطن وعيه، وهذا ما يؤكده احتفاء خطاب الملك بطفولته واعتبارها هي طفولة 1950 في تاريخ البحرين، أي أن كل ما يجرى لاحقاً من انفتاح سياسي وانفراج أمني وكل ما انتهت إليه الدولة حديثاً يرتد إلى هذه الطفولة التاريخية. وكأن قراءة حاضر الدولة لا يمكن فهمه وتفسيره إلا بالعودة إلى 1950 حيث تتماهى طفولة 1950 وطفولة الملك. الدولة كانت طفلة في هذا الزمن، لأن الملك كان طفلاً، ونضجت الدولة حين نضج الملك. من أراد أن يرى كيف يكبر 1950 فعليه أن يرى كيف يكبر الملك!!

لم يعد 1950 تاريخاً عاماً، بل غدا تاريخاً خاصاً وكل ما يجري فيه يجري لصالح بطولة تاريخية، قادرة على تغيير مجرى التاريخ بما يجري فيها من أحداث ومشاعر وانعطافات حادة، "لم يكن زمنا سهلا. كان مثقلا بالأحداث الجسام والانعطافات الحادة. ولم يسمح بطفولة متريثة غافلة، بل أوجد لدي وعيا مبكرا بحقائق الأشياء في سن مبكرة".

وأول حقيقة عرفتها هذه الطفولة هي حقيقة الإبعاد، إبعاد الجد للأم الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة، "هكذا تركت فكرة »الإبعاد «عن الوطن من قبل الأجنبي أعمق آثار الألم في النفس منذ الطفولة وقد تعمق لدينا هذا الألم شخصيا وإنسانيا عندما أدركنا في سن مبكرة أيضا إن جدنا من ناحية الأم الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة قد تم نفيه مع والده كذلك من البحرين إلى قطر، حيث ولدت الوالدة الكريمة هناك بعيدا عن الأسرة وشمل الأهل، مما غرس في النفس البذرة القوية للنفور من إجراءات الإبعاد"

كيف سيتم تحويل فكرة الإبعاد التي عرفتها هذه الطفولة المتريثة، إلى حقيقة تفسر المشروع الإصلاحي، وتعلل عودة المعارضة المبعدة؟!!

5. الطفولة وحقيقة الإبعاد.

كل إنجاز عظيم، يفسر بالعودة إلى طفولة البطل، هكذا يستثمر خطاب الملك أهم مبدأ يقوم عليه الخطاب الأسطوري، الذي يجد فيه الأبطال التاريخيون مادة لكتابة إنجازاتهم وبطولاتهم الخارقة.

هكذا وفق هذا المبدأ، يمكننا أن نفسر، القرار التاريخي الذي اتخذه الملك بعودة المبعدين السياسيين، بالعودة إلى عهد الصبا والطفولة التي حملت أعمق آثار الألم حين وعت فكرة إبعاد الجد وولادة الأم خارج الوطن، "هكذا تركت فكرة »الإبعاد «عن الوطن من قبل الأجنبي أعمق آثار الألم في النفس منذ الطفولة... كان قرارنا هذا بانفتاح صدر الوطن لكل أبنائه بلا استثناء، أملا عزيزا راودنا منذ عهد الصبا، ومبادرة لتصحيح مسار تاريخنا الوطني... ويقيني أن حرصي على تقليص أيام بعدي عن البحرين، في الخارج في أية سفرة أو إجازة، مرده هذا الشعور العميق الذي تأصل في النفس منذ الطفولة"

ليس علينا أن نطلب تفسيراً تاريخياً ولا سياسياً و لا إقليمياً ولا عالمياً، لانفتاح صدر الوطن وعودة مبعديه، فطفولة الملك تملك كل مفاتيح أسرار التفسير. وهذه الطفولة، كما يقدمها خطاب الملك، بما تملكه من حس نفسي مرهف، وألم مؤثر بعمق في كينونتها، ليست قادرة على التفسير فقط، بل قادرة على إعادة إنتاج مفهوم الإبعاد ليصبح مفهوماً وظيفياً حَمْلياً، أي أن الإبعاد أصبح ينتج جملاً حملية تغيب قضايا وجودية. فقد أصبح الإبعاد مفهوماً واحداً يندرج ضمنه المبعدون من عائلة الملك والمبعدون من شعب الملك، فليس المعارض السياسي للملك وعائلته هو المبعد فقط، بل حتى أفراد عائلة الملك تعرضوا للإبعاد، والملك بما يحمله من طفولة متألمة من فكرة الإبعاد يشعر بالأسى لكل مبعد من عائلته (عائلته المالكة وعائلته المملوكة)، لكن من أبعد..

التتمة صفحة 5

تتمة صفحة (4) تحليل كلمة الملك

إن الملك لا يُماهي بين تاريخ الوطن وتاريخه، بل إنه يُماهي بين آلام الوطن وآلامه، لكن ليس لصالح الوطن، بل لصالحه، المماهاة الأولى تجعل منه بطلاً وطنياً تاريخياً، والمماهاة الثانية، تقوم بوظيفة تطهيرية. إذ إنها تقوم بإدراج المبعدين من كبار آل خليفة(أو ما يسميهم الخطاب بكبار القادة) ضمن سياق إبعاد المعارضين السياسيين، حيث يتماهى الاثنان في مصائر تراجيدية واحدة، وليس غير صدر الملك، بما يملكه من حساسية الطفولة، وصدر مملكته، بما تملكه من رحابة، مكاناً يجمع كل مبعد. إن هذا الإدراج بما يملكه من قدرة على توحيد مصائر الضحية والجلاد، يحقق وظيفة تطهير آل خليفة من أثر عقدة الاضطهاد، التي تحملها نفوس المعارضين بصمت (الأغلبية الصامتة ممن وقع عليها ظلم الغزو) والمعارضين بصوت (السياسيين).

ولتحقق المماهاة وظيفتها الخطابية، فإن الخطاب يعمد إلى تغيب الفاعل، وتغييب السبب، وتغييب الملابسات، بل وحتى تغييب الفروقات بين الإبعاد والابتعاد والنفي والمنع والهرب. هكذا لا نجد في خطاب الملك جواباً على الأسئلة التالية: من أبعد جد الملك لأمه؟ ما سبب إبعاد ما يسميهم بكبار القادة التاريخيين في القرن التاسع عشر؟ وما سبب إبعاد ما يسميهم بالوطنيين المخلصين الذين كانوا يتعاونون مع ما يسميه بالحكم الشرعي؟ ومن أبعد ما يسميهم الخطاب بالمبتعدين(وليس المبعدين) البحرينيين سياسياً إلى بلدهم وأهلهم؟

إن هذا التغييب المماهي(أي تغييب تفصيلات من أجل دمج مختلفات لتبدو كأنها شيئاً واحد)، لهو أبرز آلية خطابية، تخفي من خلالها العبارات الحَمّلية القضايا الوجودية.

6- ملك اللحظة المناسبة.

قلنا إن الحلم، حلم الوطن أو المشروع الإصلاحي الذي يحتضن كل أبنائه، يحتاج إلى حكاية، والحكاية التي يتطلبها الحلم تتطلب سرداً يعيد تركيب التاريخ وفق مقتضيات حَمّل الحلم(ما يحمله الحلم)، ولأن هذا التركيب السردي اتخذ من ولادة الملك نواة سردية وتفسيرية، فلا بدَّ أن تبحث هذه النوة عن أب أو سلسلة آباء، هو/هم بمثابة الأصل الذي تنحدر منه هذه النواة، حاملةً روحَه ورسالتَه وسمائَه ومشروعَه وحلمه، وهذا يفسر لنا السبب الذي جعل خطاب الملك، يقدم الملك حاملاً بحلمه حلم آبائه وأجداده، "كان أيضا حلما راود الآباء والأجداد الذين أوصونا باتخاذه في اللحظة المناسبة".

الملك يمثل اللحظة المناسبة، ومشروعه الإصلاحي هو مشروع اللحظة المناسبة، ضمن سلسلة لحظات آبائه، وليحظى كل أب في هذه السلسة بحقه التاريخي الذي يحفظ دوره في التمهيد لهذه اللحظة المناسبة، سيتم سرد التاريخ تاريخ الآباء، وفق عبارات الحاضر، عبارات الحلم، عبارات المشروع الإصلاحي، مشروع اللحظة المناسبة، ستحمل هذه العبارات التاريخ، لتخفي قضاياه الوجودية.

هكذا سيكون كل أب مشروع تنمية شاملة للوطن، يتولى مرة مشروع تحديث الإدارة والدولة، ومرة مشروع تأسيس البحرين الحديثة، ومقاومة الهيمنة الأجنبية.

"وعلى صعيد البحرين الداخلي كانت حركة التنمية الشاملة تكتسب زخما متزايدا بقيادة المغفور له الجد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، بعد نجاح المشروع التربوي الرائد منذ تأسيس مدرسة الهداية الخليفية ونظائرها من مدارس البحرين الحديثة في عشرينيات القرن المنصرم، يدا بيد مع مشروع تحديث الدولة والإدارة في عهد المغفور له الجد الأكبر الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة، حيث استفادت البلاد من فترة الاستقرار السياسي والأمني طوال عهد المغفور له، جد الجميع، الشيخ عيسى بن علي مؤسس البحرين الحديثة، الذي قاوم الهيمنة الأجنبية بإصرار، واستطاع بالتعاون مع أبناء شعبه إفشال المخطط الاستعماري لجعل البحرين مستعمرة. وإن يكن في النهاية قد تحمل نتيجة هذا الموقف المشرف، علما أنه قد بدأ حكمه ببيعة مجمع عليها شارك فيها أهل الحل والعقد في البحرين وتعرفها القوة المسيطرة جيدا".

هكذا يكون للحلم حكاية، ينتظم في تركيبها آباء مُؤسسون، كما هو الأمر مع الحلم الأمريكي والآباء المؤسسون لأمريكا، مع الفارق أن تاريخ هؤلاء الآباء لا يكتبه أي أب من هؤلاء الآباء، بل يكتبه أبناء يعملون ضمن مؤسسة يحكمها دستور، لا ضمن فرد يكتب دستوراً ويدير مؤسسة، أي أن المؤسسة التي هي صنيعة هؤلاء الآباء الحقيقية، هي من يكتب هذه الحكاية، وأن حلم هؤلاء الآباء يفتح ولا يخفي.

بهذه السلسلة من الآباء، الجد، والجد الأكبر وجد الجميع : الجد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، والجد الأكبر الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة، وجد الجميع الشيخ عيسى بن علي مؤسس البحرين الحديثة، يكون لمشروع الملك أصل، ممتد من صلبه، أصل يستمد من سلسلة آباء التنمية الشاملة هويته، وحقيقته، ووجوده، وبهذا الأصل يستغني عن أي مؤثر خارجي، يكون له بمثابة الأب، أو ظرف موضوعي أو سياق سياسي، يكون له حتى بمثابة الأخ المشارك. هكذا يكون المشروع الإصلاحي خليفي الصلب، لا يمكن لأي جهة أن تدعي الانتساب له، فالانتساب له هو بمثابة ادعاء الانتساب إلى قبيلة محكومة بوهم أصالة النسب ونقاء العرق وصفاء الدم وطهارة الأرومة.

لكن، ما القضايا الوجودية التي تخفيها عبارات حمل هذه الحكاية، لنأخذ من عبارة "كان جد الجميع الشيخ عيسى بن علي مؤسس البحرين الحديثة" نموذجاً لما تخفيه عبارات الحمل في هذه الحكاية من قضايا وجودية، ما الوجود الذي كانت عليه البحرين في عهد حكمه لها؟

7- الإقطاع جد الجميع.

فترة حكم عيسى بن علي (1869 - 1923) وقد عزل بعد انتفاضة البحارنة 1922.

أحضرت بريطانيا عيس بن علي من قطر وكان عمره 21 عاماً، ودعمته بصورة مطلقة لتسيير شؤون البحرين كما يشاء في الوقت، وقُيِّد بسلسة الاتفاقيات الخاصة التي حولت البحرين إلى محمية بريطانية، وأصبحت جميع الشؤون الخارجية والدفاع بيد الانجليز.

عهد عيسى بن علي يمثل النموذج الأفضل لهذا النوع من الحكم القبلي في منطقة الخليج . كان مجلس عيسى بن علي الذي يرمز إلى قوة آل خليفة يمثل السلطة العليا في البلاد، فعن طريق هذا المجلس كان الشيخ عيسى بن علي يتحكم في توزيع بساتين النخيل، وحقوق الغوص على اللؤلؤ، وإدارة الموانئ، وجمع الضرائب وفرض "السخرة"أي العمل دون أجر. كانت المجالس القبلية تهتم بإدارة الموارد أكثر من اهتمامها بشؤون الناس الشخصية والاجتماعية، فقد تركت هذه لرجال الدين.

عرفت البحرين في حكم جد الجميع عيسى بن علي الحكم الإقطاعي الذي اعتمد على توزيع مناطق البحرين على أفراد العائلة الحاكمة. فكل فرد من هؤلاء أعطي مطلق الحرية لفعل ما يشاء في منطقة نفوذه، وكل واحد منهم كان لديه حرس بدوي خاص يعرف باسم الفداوية، ويقوم كل شيخ من آل خليفة بتعيين أحد أفراد القرية أو المنطقة التي يسيطر عليها، وكان يطلق على مثل هذا الفرد اسم الوزير، وتنحصر مهمة هذا الوزير بجرد أسماء أبناء المنطقة وكم لدى كل عائلة من أفراد وكم لديها من نخيل ومزارع ومكاسب ومصائد سمك أو تجارة لؤلؤ.. الخ. ثم يقوم الشيخ الخليفي بفرض الضرائب على المواطنين (بصورة عشوائية ومتغيرة مع الأيام) مثل ضريبة الرقبية (تؤخذ من رب العائلة مقابل كل ذكر من أبنائه)، ضريبة الزراعة والسمك وغيرها، كما يقوم الشيخ بفرض نظام السخرة، وهو إجبار أبناء المنطقة للعمل بصورة مجانية لخدمة الشيخ الخليفي ومزارعه وممتلكاته، وإذا عجز فرد من دفع أي من الضرائب تتم مصادرة أرضه وإجباره على العمل بصورة مجانية في أرضه المصادرة منه، أما إذا اعترض أحدهم فيقوم الشيخ الخليفي بتسليط الفداوية عليه لقتله أو سجنه أو حرق منزله.

وكان (جد الجميع، مؤسس البحرين الحديثة!!) عيسى بن علي حاكم لبلاد شيخاً إقطاعيا للمحرق والحد والسنابس. والشيوخ (حلفاء جد الجميع) الآخرون في النظام الإقطاعي كانوا: جابر بن صباح بن حمد آل خليفة (الحجر)، حمود بن صباح بن حمد آل خليفة (الكورة وجرداب)، علي بن محمد بن خليفة آل خليفة (عراد وعالي وسلماباد وداركليب)، خليفة بن محمد بن خليفة آل خليفة (الشاخورة)، علي (ابن أخ جد الجميع) بن احمد بن علي آل خليفة (السهلة الفوقية)، خالد(أخو جد الجميع) بن علي بن خليفة ال خليفة (سترة والنبيه صالح)، إبراهيم بن خالد بن علي بن خليفة آل خليفة (جبلة حبشي)، عبدالله بن (جد الجميع) عيسى بن علي ال خليفة (جدحفص وبوري)، محمد بن (جد الجميع) عيسى بن علي ال خليفة (كرباباد والقلعة والحلة وجدعلي)، حمد بن (جد الجميع) عيسى بن علي آل خليفة (البلاد القديم وكرانه)، سلمان بن (جد الجميع) عيسى بن علي ال خليفة (الزنج)، سلمان بن حمد بن (جد الجميع) عيسى بن علي آل خليفة (الدراز وبني جمرة والقرية) .... الخ.

إذن كانت البحرين الحديثة!! بين جد الجميع عيسى بن علي وحلفاء جد الجميع وأبناء جد الجميع وأبناء أخ جد الجميع وكان الجميع مُلك جد الجميع. فساعد الله الجميع من جد الجميع.

للتفاصيل انظر على سبيل المثال:

(القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة ومماستها، فؤاد إسحاق خوري)

http://www.vob.org/arabic/truth/)truth8.htm)

8 - الوطن أم الغنيمة.

لنا أن نتساءل من خلف ستار هذا الوجود الحاجب، هل كان (الآباء المؤسسون) أو كبار القادة كما يسميهم خطاب الملك، يعرفون مفهوم الوطن؟ أم كانوا محكومين بمفهوم الغنيمة؟ وهل كان ما يسميهم خطاب الملك بالوطنيين المخلصين الذين عاونوا ما يعتبره خطاب الملك الحكم الشرعي، وطنيين أم قبائل من البدو التي تحركها الغنائم، وتركات الغزو؟ البقية ص 6

الذكرى المشؤومة الثالثة لالغاء دستور الشعب وفرض الوثيقة الخليفية

فيما تحل هذا الشهر الذكرى المشؤومة الثالثة لالغاء دستور البلاد الشرعي وفرض الدستور الخليفي بالقوة، تنتاب المواطنين حالة هي مزيج من الاحباط والغضب، ويتأهل الناشطون منهم للنهوض مجددا ضد الاستبداد بعد لململة الاوضاع وتهيئة الارضية لانطلاقة عارمة ضد النظام الاستبدادي البغيض. فبرغم استمرار سياسات التخدير، فقد بدأت فصائل المعارضة في استعادة المواقع التي تخلت عنها عندما خدعها الشيخ حمد بمشروعه التخريبي.

في الشهر الماضي حدث تطوران سلبيان لهما معانيهما الخطيرة التي تؤكد الطبيعة الاستبدادية للنظام. فقد أعادت العائلة الخليفية تشكيل الحكومة بصورة أغضبت المواطنين وكشفت سوء نوايا هذه العائلة الجائرة. التشكيلة الجديدة منحت عشرة مناصب وزارية لافراد آل خليفة من بينها وزارات السيادة، الداخلية والخارجية والدفاع والشؤون الاسلامية بالاضافة الى رئاسة الوزراء التي استمرت بيد الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رمز الفساد المالي والاداري في البلاد. ولم يحظ الشيعة الذين يشكلون اكثر من سبعين بالمائة من المواطنين سوى بخمسة مناصب وزارية، بينما خصصت ستة مناصب وزارية للمواطنين السنة. وهذا تطور سلبي في تصورات العائلة الخليفية. فخلال الحقبة السوداء كانت هناك محاصصة ثلاثية متساوية، حيث وزعت المناصب الوزارية الخمس عشرة على الاطراف الثلاثة (آل خليفة، السنة والشيعة) بالتساوي. لكن هذه المحاصصة اعطت آل خليفة في التركيبة الجديدة ضعف ذلك. هذه المفارقة في توزيع المناصب الوزارية تعكس تحولا جذريا في العقلية الخليفية وتوحي بالتغير الذي احدثته في التركيبة السكانية لغير صالح الشيعة الذين كانوا يشكلون الغالبية السكانية. ولا بد من التأكيد على العلاقات التاريخية الجيدة بين المواطنين البحرينيين عبر التاريخ، حيث عاشوا اخوة متحابين بدون وجود منغصات لتلك العلاقات حتى جاء آل خليفة وسعوا لافساد تلك العلاقات.

ومن جانب آخر، اصدرت المحكمة الدستورية التي شكلتها العائلة الحاكمة في الفترة الاخيرة حكما يكرس الاستبداد والديكتاتورية في البلاد. فقد حكمت بحق الشيخ حمد في اصدار ما يريد من قوانين تكون لها قوة القانون بدون الحاجة لعرض تلك القوانين على مجلس الشورى، بشقيه المعين والمنتخب، وهو امر فريد من نوعه، يتناقض مع المبدأ الديمقراطي بكل وضوح. فقد اعطت العائلة الخليفية حق التشريع المستقل عن ارادة الشعب، اضافة الى هيمنتها على نصف المناصب الوزارية، وهيمنتها على السلطة القضائية. وجاءت استقالة اثنين من محكمة الاستئناف الشرعية في شهر نوفمبر الماضي بعد ان توصلا الى نتيجة مهمة وهي استحالة التغيير من داخل النظام. وبهذا اكتملت هيمنة العائلة الخليفية على مفاصل الدولة بشكل كامل ومبرم، ولم يعد بامكان احد الادعاء بامكان التغيير من الداخل، وهو الامر الذي يروج له اعلام العائلة الخليفية وعملاؤها. فاذا اضيف لذلك كافة القوانين التي اصدرها الشيخ حمد في الاعوام الثلاثة الماضية، مثل قانون حماية المعذبين وقانون المطبوعات وقانون الجمعيات وقانون التجمعات، ا تضح سعة هذه الهيمنة وصعوبة اجراء أي تغيير عليها من داخل النظام. واتضح في الآونة الاخيرة ايضا عجز الجمعيات السياسية عن التأثير على مجريات السياسة بعمومها بسبب التزامها بقانون الجمعيات، وسعي النظام لاضعاف رموزها باستضافتهم في القصور الباذخة التي يقطنها افراد العائلة الخليفية. انه تطور خطير من شأنه التأثير السلبي السلبي على هذه الجمعيات وتحييد تأثيرها حتى في اوساط المتحمسين لها. الجمعيات السياسية لم تعد اليوم قادرة على تحدي النظام ورموزه بشكل واضح، بعد ان وافقت على الالتزام بما فرضته العائلة الخليفية عليها خلال العام الاخير ومن بين ذلك موافقتها العملية على التوقف عن جمع التوقيعات على العريضة الشعبية سوى من اعضائها.

هذه التطورات ادت، من جهة اخرى، الى تطورات جديدة في الاوساط الشعبية. فقد اصبح هناك الآن منحى عام لدى الناشطين السياسيين بالعمل خارج الاطر الرسمية وعدم الالتزام بقرارات العائلة الخليفية التي تفرضها على الشعب من خلال مجلس الشورى. بدأ هذا المنحى مركز البحرين لحقوق الانسان، بعد الافراج عن رئيسه، الاستاذ عبد الهادي الخواجة. فقد أعلن المركز تمرده على قوانين وزارة العمل، فعقد اجتماعا لاعضائه وتم انتخاب هيئة ادارية جديدة، واعلن رغبته في مقابلة الشيخ حمد لمناقشة تطورات الوضع، بالاضافة الى اعلانه عدم الالتزام بقانون الجمعيات. انها خطوة جريئة من شأنها، فيما لو تم العمل بها، ان تكون بداية قوية على طريق العصيان المدني لمقاومة الاستبداد الخليفي والمطالبة باعادة العمل بالدستور التعاقدي المتمثل بدستور 73. وقد حذت لجنة ضحايا التعذيب حذو المركز فاصبحت تعمل علنا خارج الاطر الرسمية، وتنتظر قمع العائلة الخليفية في أي وقت. واعرب اعضاء هذه المؤسسات عزمهم على الاستمرار في تحدي الارادة الخليفية وذلك بالعمل خارج قانون الجمعيات، وعدم الامتثال للاوامر الرسمية الصادرة على العائلة الخليفية. هذا التغير الكبير في الايديولوجية السياسية للمعارضة من شأنها تسليط الاضواء على الحكم التعسفي القائم، ولفت نظر المواطنين الى ضرورة التمرد عليه مدنيا. ولتفعل العائلة الخليفية القمعية ما تريد. ثم جاءت لجنة الدفاع عن العاطلين عن العمل لتؤكد العمل خارج الاطر الرسمية، ولتستفيد من تجربتي المركز ولجنة ضحايا التعذيب. وهكذا اصبح الوضع مهيأ لكسر ثوابت العائلة الخليفية، والتمرد عليها باساليب مدنية متحضرة، بانتظار القمع الخليفي. وفي الاسابيع الاخيرة عاودت لجنة ضحايا التعذيب فعالياتها على نطاق واسع، وذلك بالاحتجاج امام مكتب رئيس الوزراء والمطالبة بالغاء القانون 56 الذي يحمي المعذبين. وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين قد رفعت الى اللجنة الدولية المعنية بمكافحة التعذيب ستتاقش قضية انتهاكات حقوق الانسان في البحرين في شهر مايو المقبل. وتسعى لجنة ضحايا التعذيب لكشف حقيقة السياسات الخليفية خصوصا في مجال حماية المعذبين وترقية الجلادين والقتلة، وان مشروع الشيخ حمد اصبح معتمدا على عناصر الحقبة السوداء ومرتكبي جرائم التعذيب لقمع ابناء البحرين وقت الحاجة.

الوضع البحريني اصبح اكثر تداخلا بسبب سياسات العائلة الخليفية التضليلية. فهذه العائلة اصبحت تتذاكى على الرأي العام المحلي والدولي بالتظاهر بسياسات متحضرة بينما تمارس عكسها تماما. واصبح على المعارضة الشابة التي اصبحت تصنع لها مواقفها الخاصة وتتمرد على الاطر الرسمية، ادراك هذه الحقائق والعمل الحثيث لافشال المشروع الخليفي لغلق ملف التعذيب بدون الالتزام باستحقاقاته خصوصا ازاء مرتكبي جرائم التعذيب. الذكرى المشؤومة الثالثة لالغاء دستور البلاد الشرعي مناسبة للنهوض بالمعارضة وادائها لتأكيد ثوابت العمل الوطني الذي اتفقت عليه كافة فصائل المعارضة على مدى الثلاثين عاما الماضية، ومن هذه الثوابت الغاء جريمة التجنيس السياسي، وجريمة التمييز بين المواطنين على اساس المذهب والولاء، واقامة حكم القانون بدلا من نظام المكرمات، والتخلي عن سياسات التشويش وتضليل الرأي العام، ومحاربة الفساد المالي والاداري. ولا شك ان اعادة تنصيب الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيسا للوزراء، قد قضت على دعاوى الاصلاح، وهذا مما يمكن الاستفادة منه من جانب المعارضة لكشف حقيقة المشروع التخريبي الذي فرض على البلاد بالقوة والتدليس. كما ان اصدار المحكمة الخليفية حكما باقرار حق الشيخ حماية في التشريع بشكل يلغي وجود مؤسساته التي حاول اقناع العالم بها، مؤشر آخر لمدى خواء المشروع وعمق الاستبداد والديكتاتورية، وكيف ان هذه العائلة الجائرة اصبحت تقننهما وتشرعهما وتضفي عليهما الشرعية الناتجة عن حكم اجهزتها القضائية. ربما تستطيع العائلة الخليفية توفير شيء من الوقت وتأجيل المواجهة مع الجهات الدولية، ولكنها لن تستطيع تغيير حقائق الواقع الذي بدأ يتبلور بشكل اكثر عداء لسياساتها، واكثر تصميما على مقارعة ظلمها وجورها بكافة الوسائل السلمية المتوفرة. انها حرب ارادات، وستكون هذه المرة لصالح اصحاب الحق السليب ضد الغاصبين والمستبدين والقتلة والسفاحين.

تتمة صفحة 5

هل عرف هؤلاء الآباء وهذه القبائل مفاهيم السيادة الحديثة، ومفاهيم الوطنية والمدنية، ليعرفوا مفاهيم الاستقلال ومقوماته ومفاهيم الانفتاح على الحضارات؟ هل كان هؤلاء يدافعون عن تقليص مقومات استقلال الوطن، أم عن تقليص امتيازاتهم في التحكم في الأرض والثروة والناس والنفوذ والسخرة؟ هل كانوا قادة كبار أم غزاة كبار؟ هل كانوا يفهمون معنى القيادة التاريخية؟ ألم تكن هذه التي سماها خطاب الملك بالقوة الأجنبية الاستعمارية التي جاءت تبحث عن مصالحها، هي التي ثبّتت حكم القادة من آل خليفة، وهي التي أعطتهم الشرعية بالمعاهدات والاتفاقيات والإصلاحات؟ ألم تكن هي التي أحضرت (جد الجميع) من قطر في 1869، ونصبته حاكماً لمدة 54 عاماً؟

هل يمكن بإخفاء قضايا التاريخ الوجودية، عبر العبارات الحَمْلية، أن نحلم بمشاريع إصلاحية!!!

رقابة البربري : محاكم التفتيش في البحرين

بقلم: عباس ميرزا المرشد

بأي العبارات ومن أي زاوية يمكننا النظر إلى الخطاب الصادر من مؤسسة العرش الملكي في البحرين المتوزع على كافة أنشطة المجتمع وممارساته؟ و من أين يمكننا الدخول إلى هذا الخطاب وتعين امتداداته التاريخية؟ هل هو خطاب منفصل ويمارس قطيعة تاريخية مع ما سبقه من خطابات؟ أم أنه خطاب يتواصل معها ومع الزمن السابق عليه ويتمثلها بعمق ؟ ثم على ماذا يعتمد هذا الخطاب الملكي في صناعة اختلافه وتشابهه مع الخطابات الأخرى المعارضة والمناهضة له أو حتىالموالية؟

لن نجد صعوبة في الحكم على أن خطاب مؤسسة العرش الملكي- كأي خطاب فئة حاكمة- هو خطاب يحاول صنع حقيقة تعطيه قوة هيمنة ،وتراكم من رصيده في مجال المراقبة والعقاب .المطلوب من المجتمع الذي هو موضوع الهيمنة – بمعني تجرى عليه أفعال الهيمنة- أن يخضع ويذعن لهذه الإرادة الملكية ،ليس هذا فحسب ، وإنما على المجتمع أن يقوم بالدعاية والتبشير للخطاب الملكي ويتمثله كصورة واقعية لذاته .إن المجتمع المقود بخطاب القوة مجتمع عاجز عن صنع حقيقته ويحتاج إلى من يكون حاميا له ووصيا عليه يتحول المجتمع إلى مجموعة أشياء قابلة للنقل والتصرف عبر القدرة والتحكم في الأشياء وهي مفصولة ومعزولة عن ذاتها وإرادتها ،تماما كما يعبث المنهدس في الاشياء المكونة لعمارته ،فالاشياء لا ارادة لها سوى الاذعان والطاعة غير المشروطة لإرادة المنهدس.

نتيجة لهذا التسيير سيكون التوصيف القيمي والتصنيف السائد محتكما لقوة الخير والشر وسيعكس وضعا اخلاقيا جديدا تصوغه مجموعة من فرضيات الهيمنة والقهر .بمعنى أن كل خطاب من الخطابات المتصارعة سيحمل في طياته صورة البربري والمتوحش ، المتوحش يعكس صورة الذات والبربري صورة الأخر .

وإذا كان المتوحش قابل إلى أن يكف عن وحشيته ويتنازل عن سلطته ويقيم نظاما للتبادل والمصلحة ، فإن البربري على النقيض من ذلك ،فهو كما يصفه ميشل فوكو "في عداوة دائمة مع الحضارة ويكون في حرب دائمة معها وعندما يتعاطي السلطة فإنه لا يعمد بتاتا إلى التقليل والتقليص من حقوقه،بل العكس يعمد إلى مضاعفة قوته من أجل أن تصبح أكثر قوة في نهبه وسلبه، نموذج الحكم بالنسبة للبربري هو نموذج الحكم العسكري و لا يستند إلى العقود القائمة على التنازل المدني"فوكو 1976-198،197" هذه النزعة البربرية ليست نزعة ثابتة في موضوعها بل هي محركة وصانعة لرهانات تختلف من فترة تاريخية إلى فترة أخرى وفق استراتيجيات وتكتيكات خطابية متعددة. النزعة البربرية تبقي بمثابة الأصل المولد لليهيمنة وعلاقات الحرب وهذه النزعة تحتاج إلى تبرير وتقوية من خلال القدرة على استبدال الرهانات وفق نظام المصالح وموازين القوة السائدة.

فخطاب الفتح الذي دشن منذ عام 1700 واستمر فاعلا حتى وقت قريب جداً ، قد فقد مبرارته الخطابية في بدايات القرن العشرين ، واحتاج نظام الحكم إلى مبرارت مختلفة تمنكه من تثبيت خطاب الفتح والاستمرار فيه ،وبالفعل استطاع هذا الخطاب أن يستمر ولكن من خلال دستور 1973 الذي لم يعترف بالفتح صراحة لكنه أبقى على نتائجه من خلال مجموعة المواد المتعلقة بتوارث الحكم في البحرين وحصره في نطاق العائلة الحاكمة ووصف الحاكم بأنه حامي للدين والوطن وأنه رأس الدولة"المادة 33 فقرة أ من دستور 2002" ومنع تعديل هذه المادة .بل إن الوضع الدستوري القائم منذ 1973 ومن خلال هذه المواد ضاعف من قوة خطاب الفتح عندما أضفى طابعا مقدسا لذات الملك واعتبرها ذاتا مصونة ،وهو ما لم يكن الأجداد الفاتحون يحلمون به.

ما ينبغي التشديد عليه ،أن هذه التحولات في مسارات الخطاب لا تتم هكذا فجأة وبشكل واضح ،بل تتم عبر تراكمات تاريخية ومعارك طاحنة بين خطاب مهيمن وآخر مناهض. التعرف على هذه التراكمات وصهرها في سياقات تاريخية هي مهمة الخطاب التاريخي –السياسي أو ما يسميه فوكو بالخطاب المناهض للتاريخ (بغورة 1996-18)إنه خطاب مناهض لخطاب التاريخ الرسمي ولطقوس السلطة ،خطاب نقدي هجومي يستهدف نزع الهيمنة أو الخضوع عن المعارف (الحوادث /التراكمات) التاريخية ،وبالتالي تحريرها ،بمعنى جعلها قادرة على المعارضة والنضال والصراع ضد القهر الذي يمارسه الخطاب الأحادي الذي يعتمد على فرض المعاقبة والمراقبة للتراكمات التاريخية ومنعها من الحديث والكشف . الرقابة القبيلة وإخضاع الدولة

في منطق الرقابة يتم تحديد الموضوع وأطر تناوله وتداوله وتقام مناطق محرمة يمنع الحديث عنها ،كما يفترض منطق الرقابة أيضا عناصر الإلغاء والحذف والإقصاء والتهميش .ومن خلال ذلك كله يتم التعامل مع المفاهيم والحوادث بمفاهيم استراتيجيات الرشد والقصور .أي يصبح لدينا معارف وتراكمات قاصرة فاقدة للأهلية السياسية والتاريخية مقابل مفاهيم ومعارف وحوادث راشدة يجب الاستماع لها والخضوع لها، وهنا تكمن خطورة المراقبة فهناك متكلم معترف بكلامه وسجلاته ،وآخر غير معترف به بحيث يعطي الطرف المهيمن الممارس للرقابة لنفسه حق تمثيل الطرف الآخر وإقصائه لكونه قاصرا.

يفترض بمنطق الرقابة أن يعطينا صورة عن كيفية عمل القبيلة في فرض موضوعاتها على المجتمع وإخفائها لمواضيع أخرى ولامعاقبة على طرحها.

على امتداد الخطوط الكبرى التي سلكها تطور موضوع الدولة في البحرين يمكن لنا أن نشهد تكوّن فكرة اخضاع الدولة لمنطق غير منطقها الحديث ، هذا الإخضاع لا يكتفي بفرض هيمنة منطق القبيلة فحسب ، بل يعمد إلى إلغاء وجود المجتمع والدولة عبر تدمير الحرية في المقاومة والرفض وتحدي الرقابة المفروضة على الدولة. وبفعل هذا الإكراه ولدت دولة مشوهة لكنها قادرة على إعادة انتاج نفسها وفق صيغ تعتمد استراتيجية التوافقات أو تقديم التنازلات لضمان استمرار وجودها القائم على منطق الحرب والغنيمة.

حتى تستطيع القبيلة الاستمرار في تشكيل العلاقات السلطوية وتعين الادوات التي تستخدمها، لابد لها من تحديد رهانات خاصة للرقابة ، تظهر فيها أشكال الرقابة بوضوح تام، وتشكل هذه الرهانات دينامية بقاء السلطة وتسمح لها بعقد توافقاتها مع منطق الدولة الحديثة، من هنا فإن البحث عن منطق الرقابة عند القبيلة هو بحث في عصب السلطة نفسها .

وفي تتبع هذا المنطق فقد تكونت فكرة إخضاع الدولة والمجتمع لرقابة القبيلة من خلال قدرة النظام القبلي –كممارسة وكسلطة فاعلة- على النجاح في إتمام الرقابة ومقاومة التحديث إلا ما توجب التنازل عنه إو القبول به بعد تبيئته باستراتيجية القبيلة نفسها.

نستطيع هنا أن نحدد المواضيع التي تعتبرها القبيلة مواضيعا محرمة ، ومن حق النظام الحاكم أن يوقع العقاب على من يتدولها ، تنتظم في ثلاثة مسارت متداخلة مع بعضها البعض وهي:

1- القبيلة
2- الدولة
3- التحديث

هذه المواضيع لها سيرتها التاريخية التي تحتاج منا إلى ربطها بالتاريخ المناهض الذي تكلمنا عنه سابقا لأنه قادر على كشف إدعاء الحق والأهلية السياسية الممارسة. ومن وجهة نظري فإن القبيلة بنت صيغتها القانونية و شغّلت آلياتها السلطوية في شكل نظرية للحق لتلغي بها الحقوق وتذل بها المجتمع وإن نظام الحق التي تستند إليه مؤسسات الحكم لم يكن سوى طريقة للممارسة العنف وإطلاق العنان لتمايزات ومظالم هيمنة تحت ستار القانون العام .

الذكرى لرابعة للانقلاب على الدستور

بقلم:حسين البحراني

تصادف اليوم الرابع عشر من فبراير ذكرى الانقلاب على الدستور، ففي فبراير من عام 2001م تم التصويت على ميثاق العمل الوطني بنسبة 98.4% والذكرى هي نسبة كان يحلم بها الحكم ولم تكن في حسبانه، وكان التوقيع على الميثاق مرحلة أعقبت حالة التوتر الأمني الذي شهدتها البحرين في تسعينات القرن المنصرم، وقد جاء الميثاق حلاً للخروج من عنق الزجاجة واعتبره شعب البحرين توافقاً بينه وبين الحكم على الخروج من الأزمة التي كشفت الوجه القبيح للنظام، وكشفت عن تردي الوضع السياسي والإنساني في البحرين استباح فيه آل خليفة حرمات شعب البحرين، وتعددت انتهاكاته حتى بيوت الله في سابقة غريبة لم تشهد لها البلاد مثيلاً.

كان من الضروري بالنسبة للنظام أن يتجاوز هذه المحنة التي أضرت بالبلاد على جميع الأصعدة وجعلت الاستثمارات تهرب إلى الدول المجاورة بحثاً عن بلد تكون فيه الأوضاع السياسية مستقرة مما يؤثر إيجاباً على الاستثمار الأمر الذي لم يكن موجوداً في البحرين في تلك الفترة.

وقد اعتبر شعب البحرين وعلى الخصوص قوى المعارضة الميثاق أنه فرصة سانحة للخروج من الأزمة بعد وعود الحكم بتفعيل دستور 1973م وحاكميته على الميثاق؛ مما حدا بها أن تحشد جماهيرها من أجل التصويت على الميثاق فكانت النتيجة أن انقلب النظام على الدستور التعاقدي الذي توافق عليه البحرينيون وأسرة آل خليفة وجاء النظام بدستور مسخ وضعه أحد الفقهاء الدستوريين المأجورين بعد أن ترفع فقهاء دستوريون آخرون يخافون على شرف مهنتهم فتجنبوا تلطيخ أيديهم بدماء شهداء شعب البحرين الذين كانت دماءهم ونضالاتهم المستمرة سبباً في حالة الانفراج السياسي التي اختارها النظام مكرهاً للخروج من الأزمة.

لقد كانت الفترة التي تواكبت مع التوقيع على الميثاق كما قرأها البحرينيون جماهير وقيادات فترة للمصالحة مع الحكم إلا أن اغتيال الدستور الشرعي أثبت سوء نوايا النظام وكشف عورته مما حدا بالقوى السياسية الفاعلة في الساحة إلى مقاطعة الانتخابات التخديرية التي جرت في ظل وثيقة فاقدة للشرعية مما أحرج النظام الذي قوض شرعيته بانقلابه على الدستور الذي توافق عليه مع شعب البحرين وجاء بدلاً عنه بوثيقة تعكس الخوف من شعب البحرين وتهدف إلى تقييده ومنعه من أن يكون مصدراً للسلطات جميعاً على شكل مؤسسات ظاهرها الديمقراطية وباطنها الاستبداد والديكتاتورية.

وقد كانت العهود والمواثيق التي أخذها الحكم على نفسه على مسمع ومرأى من شعب البحرين بشتى أطيافه كفيلة لو كان النظام يحترم شعبه بأن تكون طريقاً إلى توافق وطني لم يسبق له مثيل في التاريخ ولكن النظام فوت على نفسه هذه الفرصة، ولا أدل على أن الفرصة التاريخية والأرضية الصلبة قد تهيأت لمشروع كان يمكن أن يفضي إلى حالة من التوافق بين الحاكم والمحكوم من الاستقبالات الحاشدة التي شهدتها مناطق البحرين الموتورة التي عاشت سنوات عجاف عز فيها الأمان وأحكمت فيها القبضة البوليسية إلا أن ذلك لم يكن محط تقدير واحترام لدى الحكم فقرر رغم ذلك أن يوجه إهانة بالغة لشعب البحرين ويأتي بدستوره الاستبدادي الذي يطعن أول ما يطعن في شرعيته ووجوده.

إن جميع القوى السياسية في الساحة مطالبة أكثر من أي وقت مضى مع استمرار حالة الاستخفاف بشعب البحرين أن تقف موقف رجل واحد وتعلن رفضها جهاراً لدستور لا يمثل تطلعاتها ونضالاتها، وذلك لن يتأتى من خلال المشاركة في المشروع السياسي التخديري للشيخ حمد؛ فقد ثبت أن الإصلاح من الداخل في مؤسسات لا تملك الشرعية الدستورية ولا تمثل تطلعات الأغلبية العظمى من شعب البحرين أنما هو وهم كبير أكده الذين رضوا لأنفسهم أن ينساقوا خلف الإرادة الدكتاتورية المنفردة للشيخ حمد، وأثبته أداء المجلس التخديري الذي كان متوقعاً له أن لا يكون في مستوى الطموح كونه لم يحصل على التأييد الشعبي الذي حظي به ميثاق العمل الوطني.

إن المعارضة حين قررت مقاطعة دستور الملك ورفضت الانخراط في مؤسساته الصورية إنما حمت نفسها وسجلت وفاءها لدماء الشهداء الأبرار واحترامها للأجيال القادمة.

نواب مجلس الملك

سمعنا بالبلد نواب او قلنا الخير رافقنا
لكن ياوسف طلعوا حرامية اشربوا دمنا
همهم يجمعون فلوس من أرزاق امتنا
البلد زادت حرامية أو علينا تحزبوا الأشرار

رئيس القوم بأعلى الصوت نادى أو شجعوه القوم
الرواتب زايدة عدنا او لازم تنخفض هاليوم
شعبنا امن الغنى اسرف اكله بس جناح البوم
خلنا نواسي أمريكا كفانا عيشة الفجار

المواطن بالبلد عنده بدل بيتين عشر بيوت
او كل مولود سيارة جديدة لكزس او هي حوت
بطر ياخلق في بلادي أخاف اعلى شعبنا يموت
خلنا نسعد الجيران الفايض زاد يا أحرار

ما عدنا فقر يا ناس أقل واحد معه مليون
او حتى الطفل بالروضة معاشه يوصله او مزيون
او أما الجامعة مجان او حق الكهربا مضمون
قروض الشعب ما يحتاج او ما حوله أبد أخطار
ما عدنا أحد وزنه أقل يا ناس من تسعين
كل الشعب في راحة حتى مل من التزيين
حقوق الناس مكفولة او بدل دسنور دستورين
البطالة ما عرفناها او سواعدنا بنت لإعمار

المواطن يضحك او مرتاح في حب الوطن مجنون
من كثر السعادة صار يتوهم يظن محزون
ديمقراطية مكتملة عسى ما ننظر بعيون
مثلنا ابد مو موجود راحة أو امن واستقرار
حكومتنا عجيبة نحب شعبها كل حيل
كل سنتين تتغير بما فيها رئيس الخيل
ثمانتعشر وزير امن القرى او عشرين للتبديل

واما العائلة ما تحضرحكومة اوعليها تحسرت لأبصار
شوارعنا مثل لندن او احسن تشهد البلدان
او حق الشعب ما ينمس او آمنه واجب او منصان
ينام الشعب والحاكم يظل حتى الصبح سهران
بلد فيها الشعب حاكم او حاكمها اشتغل عطار
الخمر ممنوع في الديرة او اوامرنا سماوية
او ما عدنا ابد مسؤول من صنف الحرامية
الكذب ممنوع بالقانون او ما ظلت فداوية

ترى الميثاق خلانا نسير بسيرة الأحبار
عدنا إصلاح بس قبله عدل وإحسان في الديرة
او آمن الدولة طورنا أو صرنا انافس الجيرة
قبل والحين نفس الحال تشهد حالة الديرة
قبل لحبوس مملية بأجانب يزرعون الثار
جيش البلد أفراده من المقشع او كرزكان

او قبل من حالة ام البيض او سترة او اهل جنوسان
واما الداخلية سيطروا فيهااهل لبلاد لرجال مع النسوان
حرام الطائفي يبقى ابلدنا نضربه باحجار
نفطنا للشعب كله او ملكنا واحد امن الناس
ياخذ بعد ما ياخذ شعبنا جعفر او عباس
واحيانا يظل واقف بليا ثياب تحمي الراس
يموت من العطش أيام بس الشعب ما يحتار